

بيان صحفي

حلقة نقاش مختلطة

حدث إطلاق دليل إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية/ صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال المُتعلق بإدارة الأصول للتنمية المستدامة

"تشير التقديرات إلى أن تحقيق أكثر من 90 في المائة من أهداف التنمية المستدامة يرتبط بالبنية التحتية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة". السيد دانيال بلاتز، كبير مسؤولي الشؤون الاقتصادية بمكتب تمويل التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.



كانت هذه واحدة من النقاط التي أثرت خلال حدث الإطلاق الأول للنسخة العربية من الدليل الجديد لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة (UNDESA) وصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (UNCDF)، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)؛ "إدارة أصول البنية التحتية للتنمية المستدامة: دليل للحكومات

المحلية والوطنية". تم تنظيم الفعالية بدعم من مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي لعب دورًا في تسهيل إطلاق الكتيب من خلال استضافة الحدث في ملتقى الأمم المتحدة الذي يُدار تحت قيادة المنسق المقيم د. دينا عساف و الأمم المتحدة في الإمارات العربية المتحدة خلال معرض إكسبو ٢٠٢٠ دبي. أُقيم هذا الحدث في التاسع والعشرين من مارس عام ٢٠٢٢، و كان على هامش أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويُمثل هذا الحدث جزءًا من سلسلة من الأحداث التي تنظمها الأمم المتحدة في سياق مؤتمر "الطريق إلى قمة المناخ COP28". وتضمن الحدث طائفة كبيرة من المشاركين في حلقة النقاش والحضور من خلفيات ومؤسسات مختلفة.

أشار السيد دانيال بلاتز؛ كبير مسؤولي الشؤون الاقتصادية بمكتب تمويل التنمية المستدامة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة؛ خلال كلمته الافتتاحية، إلى أن الدليل يُوضح تطبيق الوسائل التي خضعت للاختبار الميداني- مثل الوسيلة التشخيصية لإدارة الأصول وخطط العمل- لتقدم توجيهات ملموسة للإدارة الفعّالة للأصول. وقال إن البنية التحتية التي لا تحظى بصيانة كافية من شأنها أن تؤدي إلى خسارة سنوية بنسبة 2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في بعض الدول النامية. في العرض التقديمي لتمويل الاستثمار التابع للمحليات، صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، ركّز مُحلل البرامج، السيد عبد العزيز الصقّار، على الأهداف الرئيسية للدليل، مشيرًا إلى أنه "يتم تكبد ما يصل إلى 1٠٪ من تكاليف الأصول الثابتة العامة والخاصة بعد التمويل وبعد الإنشاء". كما ركز على إدارة الأصول القادرة على التكيف مع المناخ معربًا عن "ما تُمثله من أهمية بالغة عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط".

مثّلت المُهندسة نسبية عبد الله المرزوقي، مديرة الدراسات والبحوث والتطوير بوزارة الطاقة والبنية التحتية في الإمارات العربية المتحدة، الحكومة في هذا الحدث وأكدت على الجوانب البيئية لإدارة الأصول، كما قدمت مبادرات جديدة ولا سيّما فيما يتعلق بالصافي الصفري للانبعاثات بحلول عام ٢٠٥٠. بينما أعربت السيدة مهيري ماين جارسيا، نائبة رئيس مجلس إدارة مجلس صناعات الطاقة النظيفة (CEBC) والمُدير الإقليمي للطاقة والنقل والبنية التحتية وأحد الشركاء في شركة دينتون، عن رأيها مؤكدة على أهمية فصل تغير المناخ بالنسبة للعالم بشكل عام وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على وجه التحديد. كما أعربت على اتفاقها في الرأي مع السيد عبد العزيز وأشارت إلى أن التكيف مع تغير المناخ ينبغي أن يُشكل جزءًا جوهريًا في مرحلة التخطيط لتحقيق أفضل النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أبرزت السيدة فرح ياسين، مستشار الاستدامة والمرونة الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لدى شركة جي إتش دي (GHD)، ورئيسة شبكة نساء مجلس الإمارات للأبنية الخضراء، في تعليقها أهمية الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المُستدامة (SDG)، والذي يُمثل جوهر دليتنا، وركّزت على أركان الاستدامة والاعتبارات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، جنبًا إلى جنب مع ضرورة مشاركة الإنسان في صميم التخطيط، لتحقيق أصول "محبوبة"، وليست مجرد أصول ملائمة للعيش.



<https://bit.ly/IAMArabic>

Information
Allaa El-Harraky
alaa.elharraky@un.org
+20-122-297-7138